

مجلة الهلال

يناير 1997

إخفاق الإسلام السياسي

عرض نقدي لكتاب أوليفيه روي

The failure of Political Islam, Olivier Roy

بقلم: روف عباس

يولي الغرب ظاهرة "الإسلام السياسي" أو ما يعرفه البعض باسم "حركة الإحياء الإسلامي"، اهتماما كبيرا، وخاصة بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، ونجاحها في إقامة "الجمهورية"، وما صاحب ذلك من حملات دعائية ضد الغرب وحضارته، وعندما تزامنت تلك الأحداث مع ظاهرة انتشار الحركات الإسلامية في العالم العربي، وبعض بلدان العالم الإسلامي، أصبح هناك إحساس عند كتاب الغرب بخطورة هذه الظاهرة، وضرورة التحسب لها. وتعتمد الإعلام في الغرب تصوير حركة الإحياء الإسلامي باعتبارها نذيرا بخطر يهدد الحضارة الغربية، وبعثا لروح "صليبيه" موجهة ضد الغرب لذلك شهدت الثمانينات والتسعينات من هذا القرن سيلا لا ينقطع من الكتابات الغربية حول "الإسلام السياسي" كتبها مؤرخون وعلماء اجتماع وعلماء سياسة، كان بعضها يمثل محاولة جادة لفهم الظاهرة ووضعها في إطارها الصحيح، مثل كتابات جون اسبوسيتو، وبعضها الآخر يقدمها باعتبارها الخطر البديل للشيوعية مثل كتابات هنتجتون.

والكتاب الذي نعرض له ينتمي إلى النوع الأول من الكتابات الغربية ومؤلفه باحث فرنسي شاب (ولد عام 1949) يعمل بالمركز القومي للبحث العلمي بباريس، وهو من أرفع المؤسسات البحثية في فرنسا مكانة، وجاءت صلته بالظاهرة من خلال دراسته للمقاومة الإسلامية في أفغانستان التي سبق نشرها في كتاب، ويبدو أن دراسة المسألة الأفغانية قادتته إلى التعرف على حركة الإحياء الإسلامي من أدبياتها ومصادرها المحلية، فكانت ثمرة هذا الجهد العلمي كتابا نشر بالفرنسية عام 1992، وترجم إلى الانجليزية عام 1994 بعنوان "إخفاق الإسلام السياسي"، وتقع الطبعة الانجليزية في 238 صفحة من القطع المتوسط، وتدل قائمة المراجع على سعة إطلاع المؤلف أوليفيه روي Olivier roy على أدبيات الحركة الإسلامية التي نشرت بالعربية والفارسية، إضافة إلى كم هائل من المؤلفات التي تناولت الفصائل المختلفة للحركة في مختلف البلاد العربية والإسلامية، فكتابته هنا تصدر عن فهم عميق للموضوع الذي يتناوله، وعن تمكن من معرفه خلفياته الثقافية والسياسية، وجذوره التاريخية، ومن هنا جاءت أهمية الكتاب.

أزمة العالم الثالث

وقد قدم المؤلف للكتاب بمقدمة طويلة نسبيا حدد فيها منهج الدراسة فذكر أنه لا يعالج "الإسلام السياسي" باعتباره حركة رجعية، تهدف إلى إعادة البلاد الإسلامية إلى العصور الوسطى، وتصفية كل آثار "الحداثة" الغربية، ولكنه ينظر إليها باعتبارها تعبيراً عن أزمة العالم الثالث عامة والتي كان لها انعكاساتها على البلاد الإسلامية ولاحظ أن العالم الثالث سعى في الخمسينات والستينات والسبعينات إلى تعويض فجوة التخلف من خلال "القومية" أو "الاشتراكية" أو من خلالهما معاً. ولكن ما أصاب التنمية في بلاد العالم الثالث من إخفاق وإحباط بسبب عوامل داخلية وخارجية، أبرزها الوقوع في فخ الديون، والتبعية الاقتصادية بما ترتب على ذلك كله من مشكلات اقتصادية واجتماعية، جعلت شعوب العالم الثالث تبحث عن بديل للإيديولوجيات "القومية" و"الاشتراكية" التي عجزت عن تحقيق أمل الشعوب في حياة أفضل، ومن هنا جاء اللجوء إلى الدين كمحرك جديد للتنمية السياسية والاجتماعية وكسبيل لحل جميع المعضلات التي تعاني منها تلك البلاد.

ويرى المؤلف أن "الإحياء الإسلامي" لم يكن فريداً في هذا المجال، فهناك "إحياء مسيحي" شهدته أمريكا اللاتينية من خلال ما عرف بـ"لاهوت الثورة"، إنها التجاء إلى الدين بحثاً عن حل ما عجزت الإيديولوجيات عن حله.. وفي هذا السياق يجب النظر إلى "الإسلام السياسي"، فهو لا يمثل النقيض للغرب، ولا يحركه العداء للغرب "والرغبة في محو حضارته، ولكنه يلتمس حلاً لمشكلاته الاجتماعية والسياسية باسترجاع التراث الثقافي. ويشير المؤلف إلى اعتماد دعاة الإحياء الإسلامي على منجزات الحضارة الغربية في دعوتهم وحركتهم، واستخدامهم لأدواتها الثقافية والسياسية وإن تم ذلك بصورة انتقائية فإنها لا تعني نفي الآخر.

وقد لاحظ المؤلف أن "الإسلام السياسي" فشل في تقديم نموذج الدولة الإسلامية، والمجتمع الإسلامي حتى في إيران وأفغانستان، وأن الممارسات السياسية لذلك التيار تقود إما إلى إقامة مؤسسات علمانية الطابع (كالبرلمان والدستور ومؤسسات الدولة في إيران) أو السقوط في وهذه القبلية (على نحو ما حدث في أفغانستان). ومن ثم يهدف بهذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على عاملى الزمان والمكان في صياغة أدبيات "الإسلام السياسي" والممارسات السياسية للمنظمات السياسية التي تركت أثراً في حياة المجتمعات الإسلامية، وعلاقتها بالبلاد الغربية (بلاد الشمال) بينما تحاول توجيه أنظار مواطنيها المسلمين إلى فهم جديد للإسلام في إطار أخلاقي متمم.

ظاهرة التنوع والتعدد

وتتوالى بعد هذه المقدمة المهمة، فصول الكتاب، فقدم المؤلف احد عشر فصلاً، كان أولها عرضاً للإسلام وموقفه من السياسة في رؤية التقليديين والإصلاحيين من المفكرين المسلمين أهتم فيه بإبراز ظاهرة التنوع والتعدد في الرؤى الإسلامية باختلاف الانتماء المذهبي: الشيعي أو السني، بل واختلاف

الرؤى داخل المذهب الواحد، ليخرج من ذلك برسالة يريد توصيلها لقارئه، وهو أن الإسلام لا يمثل إطارا اجتماعيا - سياسيا- ثقافيا واحدا، وإنما عدة أطر، يتباين بعضها مع البعض الآخر تباينا ربما يناظر التباين بين الثقافة الغربية والثقافة الإسلامية.

وعالجت الفصول الثلاثة التالية مفاهيم التيار السياسي الإسلامى، مركزا على غياب مشروع نهضوى إسلامى متكامل يوفر حلولاً لمشكلات المجتمعات الإسلامية وعلى التناقضات التي يتسم بها الخطاب السياسي الإسلامى فى البلد الواحد وبين البلاد الإسلامية، وعلى التناقضات التي يتسم بها الخطاب السياسي الإسلامى فى البلد الواحد، وبين البلاد الإسلامية بعضها البعض، بل وبين الفصائل المختلفة للحركة الإسلامية.

وفى الفصل الثالث تناول المؤلف الخلفيات الاجتماعية للتيار السياسي الإسلامى، من خلال عرضة للتناقض الكبير بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي فى البلاد الإسلامية شأنها فى ذلك شأن سائر بلاد العالم الثالث، وكيف لعب هذا التناقض دورا فعلا فى تعبئة المهاجرين من الريف إلى المدن التي ازداد توافد الهجرة إليها بسبب عجز الدولة عن تنمية الريف بالقدر الذي يسمح بتوفير فرص العمل، إضافة إلى تركيز مشروعات التنمية بالمدن والدور الذي لعبه الاهتمام بالتعليم وتوسيع قاعدته فى خلق طبقة متوسطة صغيرة بالبلاد الإسلامية جاءت من أصول ريفية، عانت من الاغتراب الثقافى فى مجتمع المدينة، وتزامن ذلك مع أزمة العالم الثالث فى السبعينات والثمانيات وانتشار البطالة بين المتعلمين الذين استقطبهم دعاة الحركة الإسلامية، وقدم المؤلف نماذج مختلفة لهذه الظاهرة من إيران ومصر وأندونيسيا وباكستان والمغرب العربي ورأى أن جماهير الحركة الإسلامية جاءت من العمال المهاجرين - أيضا - من الريف والذين عاشوا مهشمين فى مجتمع المدينة يقيمون فى أحياء عشوائية تنتشر حولها، وتفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات، وهؤلاء يمثلون "جماهير الحركة الإسلامية".

التناقضات الحادة

وفى الفصول الخمسة التالية، تناول المؤلف مأزق الإيديولوجية الإسلامية، فتناول ما بينها من تناقضات حادة فى البلد الواحد وفى العالم الإسلامى ككل، وقد م نموذجاً لتطور فكر الإسلام السياسى وتضاربه من الإخوان المسلمين إلى جبهة الإنقاذ الجزائرية وخص المتقنين الإسلاميين الجدد بفصل خاص فلاحظ أن معظمهم من أنصاف المتقنين الذين يفتقرون إلى المعرفة الجيدة بالمصادر الإسلامية ويكتفون باجتراح أفكار بعض الرموز الفكرية للحركة مثل أفكار سيد قطب والمودودى فى العالم السنى، و أفكار الخمينى فى العالم الشيعى. وتناول أفكار التيار الإسلامى الخاصة بالبلاد التي ينتمى إليها كل فصيل من فصائل الحركة، وتصورها لشبكة الروابط التي تجمع البلاد الإسلامية بعضها البعض ويتباين هذا التصور من

دعوة هلامية غير محدودة تحديدا واضحا لخلافة إسلامية أو اختيار أشكال ذات أصول علمانية غربية لمؤسسات تحقق الرابطة بين البلاد الإسلامية، وأخر هذه الفصول الخمسة فصل خصصه المؤلف للاقتصاد الإسلامي والأفكار التي طرحت حوله، والمؤسسات التي قامت على أساسه كالبنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال، وهو يرى -بحق- أن ظاهرة البنوك الإسلامية تعبر عن مأزق هذا التيار لأنها تحتفظ بجوهر النظام الرأسمالي العالمي، وتحاول أسلمته على طريقه "الحيل الشرعية" التي تفيض بها كتب الفقه في العصور المتأخرة من تاريخ الإسلام وهي حيل قصد بها الالتفاف حول الأحكام الشرعية فيما اتصل بالمعاملات.

أما الفصول الباقية من الكتاب، فقد خصصها المؤلف للمسألة الأفغانية بين الجهاد والمجتمع التقليدي، وإيران بين الشيعة والثورة، وخص العامل الشيعي في الثورة الإيرانية بفصل خاص لأثر ذلك العامل في تحديد السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية.

الفشل والعجز

وتضمنت خاتمة الكتاب - الطويلة نسبيًا - حيثيات حكم المؤلف على الإسلام السياسي بالفشل، والعجز عن سد الفراغ السياسي الناشئ عن تراجع الأيديولوجيات ذات الأصول الغربية كالقومية، والليبرالية، والاشتراكية التي عانت من الإفلاس في العالم الثالث لا سبب ترجع غلي أسلوب تطبيقها في تلك البلاد وليس إلى أطر تلك الإيديولوجيات.

فرأى المؤلف أن "الإسلام السياسي" تلاشي فيما يمكن تسميته "بالسلفية الجديدة"، وأنه ليس عاملا جيوا إستراتيجي بأي حال من الأحوال، فهو لن يغير العالم الإسلامي أو حتى الشرق الأوسط، لأن حركات الإسلام السياسي صببت نفسها في قوالب الدول التي تنتمي إليها من الدار البيضاء إلى طشقند، فعبرت دون أن تدري عن مطالب قومية الطابع وان ارتدت مسوحا إسلامية، وكراهية تلك الحركات للغرب لا تختلف عن كراهية العالم الثالث كله للغرب، فالتناقض الكبير بين الشمال والجنوب يكمن وراء هذه الظاهرة، كما أنها تشترك في الرؤية السلطوية للنظام السياسي، والتمسك بقالب الحزب الواحد، ونفى الآخر (الذي يمثل المعارضة)، وهو ما تفعله بلاد العالم الثالث جميعا بما فيها البلاد الإسلامية. ويريد المؤلف أن يلفت النظر إلى عجز "الإسلام السياسي" عن تقديم بديل جوهري للدولة القومية، وأن كل ما يرمى إليه هو تصفية النظام السياسي القائم ليحل محله نظام من نفس النسيج ولكن اللون وحده يتغير إلى الإسلام، ويضرب المثل على صحة مقولته بما حدث في إيران بعد الثورة.

لقد عجز "الإسلام السياسي" عن تقديم البديل "الإسلامي" للدولة القومية ذات المؤسسات السياسية العلمانية المستمدة من النموذج الغربي، فلم يقدم أي منها نموذجا جديدا للمجتمع، ويعتبر التركيز على المطالبة بتطبيق الشريعة في الأحوال الشخصية والحدود لا يدل على أن ثمة نموذجا محددًا لديهم

للمجتمع الإسلامي المنشود طالما كانت البنية الأساسية للدولة: اقتصاديا واجتماعيا باقية على حالها لا يمكن استبدال أخرى بها، لغياب هذا النموذج في فكر الإسلاميين، فهم لا يملكون سوى الاحتفاظ بالنظام القائم في حالة وصولهم للسلطة في أى بلد من البلاد الإسلامية، مع إضفاء مسحة إسلامية على المجتمع فيما لا يمس بنيته الأساسية، مثل الاهتمام بالمظهر والثياب وحجاب المرأة، والتشدد في منع المحرمات (حتى لو استمرت ممارستها في الخفاء)، وإتباع نوع من التمييز ضد غير المسلمين (وان تتنافى ذلك مع روح الإسلام).

ويرى المؤلف أن المجتمع الإسلامي المتمتذ (على نحو ما يدعو إليه السلفيون الجدد) لا وجود له في التجربة التاريخية الإسلامية والا حرم العالم من تلك الحضارة الإسلامية العظيمة، وما كان لها أن تشهد ذلك العصر الذهبي المرموق، فالمجتمع الذى يدعو إليه الإسلاميون مجتمع أجدب، يفتقر إلى المقومات الإنسانية للحضارة، ويدعوا إلى التوسع في استخدام "الحيل الشرعية" فيحول بذلك تطبيق الشريعة إلى لون من ألوان النفاق الاجتماعى.

القاسم المشترك

وكذلك الحال بالنسبة للموقف من الغرب والحضارة الغربية فمعظم دعاة الإسلام السياسى تعملوا في مدارس حديثة أقيمت في بلادهم على النمط الغربى، بل دروس بعضهم في الغرب، ويستخدمون منجزات الحضارة الغربية المادية والفكرية في حياتهم اليومية، وحقيقة الموقف من الحضارة الغربية تقوم على الإحساس بالاغتراب والاحتجاج على أطره التي أدخلت بها منجزات الحضارة الغربية والمطالبة بتأكيد الهوية الوطنية، وهو قاسم مشترك بين شعوب العالم الثالث في رؤيتها للغرب سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية. ومن ثم لا يمثل هذا الموقف الاحتجاجى خطرا حقيقيا يهدد الغرب أو الحضارة الغربية.

فالتأسلم في حقيقة الأمر ترشيد للبنية العلمانية للمجتمعات في البلاد الإسلامية بتضييق المساحة بين الدولة والأسرة، بمعنى تدخل الدولة في سلوك الفرد بصورة تمس حرته الفردية، ولكن تبقى -ما عدا ذلك- على الأساس الاقتصادى للمجتمع والتعامل مع مأزق الأزمة الاجتماعية بأدوات علمانية محضة وهو ما يعرض الدولة في بلد كإيران لمشكلات لا نهاية لها، ولا يجعل هناك إمكانية لتصدير النموذج الإسلامى الثورى الإيرانى إلى الجيران مادامت التجربة الإيرانية عانت من العجز عن تقديم "النموذج الإسلامى للمجتمع".

التعصب العرقى

ولاحظ المؤلف أن "الإسلام السياسى" عجز عن تجاوز "القومية" أو حتى "العصبية" القبلية أو العرقية، وقدم أمثلة لذلك من حالات السودان والجزائر وماليزيا وأفغانستان حيث غلب التعصب العرقى على فعاليات الحركة الإسلامية في تلك البلاد كما غلب التعصب القبلى على نشاط الحركة في اليمن.

ويرجع ذلك إلى أن السياسات التي تمارسها الحركات الإسلامية هي نتاج لمعطيات النظام العالمي، ترتبط بشبكات دورات الإنتاج والتوزيع، وحركة رأس المال العالمي. فإذا قدر للحركات السلفية الجديدة أن تمسك بزمام الأمور في بلادها فستعجز عن عزل المجتمع أو المجتمعات الإسلامية عن النظام الاقتصادي وبالتالي السياسي العالمي، فهي تحتاج إلى الاقتصاد العالمي لدعم سلطتها ومن ثم لا تحملك الإفلات من النموذج الغربي لموسوسات الدولة أو الاستغناء على منجزات الغرب المادية، بل الفكرية أيضا.

ولا يبقى من مظاهر الحدة في العلاقة مع الغرب، إلا ما يعاني منه العالم الثالث عامة من جراء الامبريالية والتبعية الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الشمال والجنوب، يضاف إليها الموقف من إسرائيل باعتبارها رأس جسر للهيمنة الغربية ولا يتميز في ذلك السلفيون الجدد عن القوميين إلا بالموقف العدائي من غير المسلمين في بلادهم وهو من سلبيات التيار السلفي التي لا سند لها في صحيح الإسلام، وهكذا يتناقض السلفيون الجدد مع المبادئ الأساسية التي يدعون لها.

ولا شك أن الكتاب يكشف عن سبعة إطلاخ المؤلف على أدبيات "الإسلام السياسي"، ومعرفته الجيدة بظروف المجتمعات الإسلامية في العقدين الآخرين، وينفرد بتقييمه السليم للحصاد النهائي لحركة الإحياء الإسلامي، ولكن ذلك لا يحل معضلة البحث عن مشروع نهضوى لمواجهة نظام عالمي جديد. فإذا كان "الإسلام السياسي" قد فشل في تقديمه، وعبر عن رؤيته في نهاية الأمر من خلال إطار قومي دون أن يدرك ذلك تماما، فإن ذلك ادعى إلى نبحت عن مشروع نهضوى "قومي" نعوض به فجوة التخلف، ونحاول من خلاله أن نهيي لأنفسنا مكانا لائقا في عالم ملئ بالتحديات.